

الصراع النفطي الخليجي وإتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت



حقل نفطي كويتي

التجارة والاستثمارات البيئية ، والحديقة على مايبودوان الكويت تخوف من اجتياح عسكري ، فضلا عن اختلاف وجهات النظر بين البلدين الخليجيين بشأن العلاقات مع إيران المتآسفات للدود السعودية في المنطقة، حيث حافظت الكويت على خطوط الحوار مفتوحة مع إيران، بل هنالك توجه كويتي نحو تخفيف التوتر مع إيران.

١٢- فشل مجلس التعاون الخليجي بمشروع التكامل وتكريس الاتحاد الكونفيدرالي ، وفشل مشروع العملة الخليجية الموحدة ، فضلا عن اسقاطات حرب اليمن وحصار قطر الاقتصادي ، وبالنتيجة فإن مجلس التعاون الخليجي قد تفكك ورفعت مظلمة عن الكويت .

١٣- ان العمليات العسكرية في الكويت قد سوتقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت .

يجب ان ننظر الى الاستراتيجية الكويتية كحزمة واحدة ، رغم ان الكويت قد سوقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت .

الشعب العراقي واستعباده. ويبودوان هناك البعض في القيادة الكويتية لم يتسرع الدروس المستنبطة من أحداث عام ١٩٩٠ في تعاملهم الحالي مع بغداد التي دفع ثمنها الاجرياء من الشعبين . ويذكر ان الشيخ سعد الصباح رحمه الله عندما كان وليا للعهد قد اعلن بجرأة بأنه يتحمل مسؤولية ما حصل ، ولاحقا رفض بشجاعة الترسيم القسري للحدود ، وقال ان منحنا اراضي عراقية يخلق مشاكل مستقبلية مع العراق ، لكنه تعرض الى ضغوط من قوى دولية كانت ترغب في اضعاف واذلال النظام العراقي في حينها . ما اضطره لقبول الترسيم الجديد على مضض . ان الشعب العراقي هومن دفع التعويضات للكويت ، وهومن عانى ١٣ عاما تحت الحصار وليس القيادة العراقية السابقة ، لذا فإن الامور مرشحة للتطور باتجاهات عدة ، في ظل تنامي روح الانتقام لدى البعض في القيادة الكويتية . ونرى ان على هذا البعض ان يراعي في علاقات الكويت مع العراق الاحترام المتبادل، وتجنب الاستفزاز الذي يحصل الآن من تصرفات تفقد للحصافة والحكمة ، كبناء ميناء مبارك الذي يهدف الى خلق موائى العراق ، والتجاوز على حقوقه الخطيطة وحدوده والاستحواذ على مياحه وقنواته الملاحية ، فضلا عن محاولات تكبيله باتفاقيات اقتصادية غير منصفة، اننا نهيى بالاساسة الكويتيين ان يتراجحو ان السفك العالي بالمطوح ، والتخلي عن استفزاز الاخ الكبير ، فضلا عن تداول المواضيع المشتركة بشكل واقعي يراعى العدالة مع الاشقاء لتحقيق المصلحة الوطنية لجميع الاطراف ، وسحب فتيل الازمات ، والحد من تدخل القوى العالمية في الاقليم بهدف تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

لذا ولديمومة السلام وللحفاظ على حقوق الشعبين العراقي والكويتي ، الذين تربطهما روابط اجتماعية وعشائرية ودينية اقوى من اي حدود سياسية ، نرى ان تعمل حكومتا البلدين فعلا نحوالتكامل الاقتصادي بما يضمن حقوق الشعبين وامنهما المشترك ، لا بمحاولات ابرام اتفاقيات غير متوازنة يغيب فيها حق العراق ، ان المناخ السياسي اليوم في ضوء الصراع الدولي والاقليمي يصب في مصلحة العراق فيما لواسن سياسيوه استثمار الفرص من خلال توظيف المصالح الاقتصادية ، فالكويت اليوم مهددة اقتصاديا وامنيا وعسكريا ككيان ، ليس من العراق وانما من قوى دولية واقليمية اخرى.

لقد نحتت القوى الكبرى بخنق العراق وابعاده عن البحر العميق فضلا عن تدميرته اقتصاديا ، الامر الذي يجعله بحاجة للكويت ظلما هي بحاجة له امنيا وعسكريا واقتصاديا . ومن السلمات فان اي مشروع شراكة لن يحيا طويلا مالم يكن متوازنا وعادلا . لذا فالواجب على الطرفين الزهاب نحومشروع التكامل الاقتصادي الحقيقي . اولولوج الى مرحلة متقدمة اكثر من مشروع التكامل الاقتصادي ، وهوانا تقترح الحكومة العراقية على الحكومة الكويتية مشروعا بيلا عن حزمة الاتفاقيات المقترحة والمحفة للعراق ، وهومشروع الاتحاد الكونفيدرالي اسوة باتحاد الازمى المنخفضة (هولندا وبلجيكا) ، واسوة بالسوق الاوروبية المشتركة ولنكون طموحين اكثر ... اسوة بالاتحاد الاوروبي . وتكون نواته الاتحاد الكونفيدرالي العراقي الذي يضمن سيادة الكويت وحمانيتها بالدع العراقي من القوى الدولية والاقليمية الطامعة في المنطقة. فضلا عن فتح الازمى العراقية للكويت للوصول الى اوربا وشرق المتوسط. وبذات الوقت فان الاتحاد الكونفيدرالي سيطمئن الكويت لابلا من ان العراق لن يسعى لضها عنوة ، وسيوتمن للكويت على الصعيد العسكري والامني مظلة اقل تكلفه من ستراتيجيا ن يفكر في اجتياح اوضم الكويت من دول المنطقة القوقى الكبرى . وبذات الوقت على العراق تطوير رؤية ستراتيجية اقتصادية ، سياسية ، عسكرية ، وثقافية من خلال التعامل مع الهواجس والمخاوف الكويتية بواقعية وتطوير العلاقة معها وفقا للمعايير والاعراف الدولية واعطائها الضمانات بصبائة استقلالها وسلطتها علما ان الكويت لا تمتلك الخبرات المتوفرة للعراق ، فالعراق يمتلك خيارات متعددة منها الانضمام للحائلف الاميريكي السعودي ، اوللئحائلف الروسي الابرائي الذي يعتبر اوللئحائلف البرطمانى الكويتى الابرائي ، وهذا الاخير له وزير الدفاع الكويتى الشيخ ناصر صباح الاحمد اثناء استقباله لرئيس مجلس النواب العراقي مؤخرآ ، لا سيما وان بريطانيا لانزال متمسكة بالمحافظة على حق الاتفاقي النووي ، ولم تعتبر إيران عدوا لغاية الساعة ، وموضوع حجج ناقلتي النفط تم تجاوزه بتسوية عبر وسطاء . ان اخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبى سيحريها من القبود الاوروبية ، وهي تطمح في ان تعوض ما خسرتة من نفوذ وقوة ، خصوصا وان عقد مجلس التعاون الخليجي قد تحفظلات عمان على معظم الكويت على استقلالية قرارها ومحاولاتيها لتشكليل قطبية العراقية لانه يمتلك القوة الكامنة ، وتكون هذه المنظومة اشبه بمنظومة الامن الاوروبية. فهل يعمي المفاوضات العراقي ذلك ؛ وهل سيوظف ابواته من اجل تحقيق مكاسب لوطنه ، ام سيضيع الفرصة كما ضاعت فرص كثيرة قبلها وكخلاصة علينا حماية الكويت وبقية دول المنطقة من شر الحروب التي لن تجلب الا الماسى لشعبوها وتهدر ثرواتها لسحق الشركات المنتجة للسلاح . ومن الله التوفيق.

وزراء الحكومات الكويتية انتج سخطا شعبيا ، وارتفعت الاصوات المطالبة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الفرد.

٣- مرور الكويت بازمة الركود والكساد الاقتصادي المستمر منذ عام ١٩٩٠ وفقدانها لموقعها المنفرد في الاقليم كمنطقة حرة تعيد التصدير للعراق والسعودية وايران ، فضلا عن يزوغ موائى منافسة في الامارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية . كل ذلك ادى الى ارتفاع نسبة البطالة التي تضرب اطفالها في اوساط الشباب الكويتي .

٤- انخفاض انتاجية (حقل برقان) كثيرا ما دفع الشركة المشغلة للحقل الى الاستعانة بتقنية الضخ والحقن منذ سنوات بعيدة ، وهذا رفع الكلفة الانتاجية للبرميل وفي وقت تعاني فيه الاسواق العالمية من وفرة المعروض والذي ادى بدوره الى انخفاض الاسعار. فخلال الاعوام الـ الماضية تقلصت إيرادات الكويت بنحو ٥٠٪ لتتخفف من ١٠٤ مليارات دولار في العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ الى ٥٢ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ وقد قابل هذا التراجع الكبير في الإيرادات ارتفاع المصروفات بنسبة ٢٪.

كما ان وزير المالية الكويتي الدكتور ناف الجحرف اعلن في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩ ان الموازنة العامة لسنة المالة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تتوقع عجزا بنحو ٢٥,٣ مليار دولار، وتتوزع الإيرادات ، بواقع (٤٧,٧ مليار دولار) الإيرادات نفطة ، و(٦,١ مليار دولار) إيرادات غير نفطة . ويذكر ان دراسة حكومية كويتية كشفت في ١٠ تموز ٢٠١٩ ان موجودات صندوق الاحتياطي العام تراجعت 50% عن مستوياتها البالغة ١٤٠ مليار دولار بمنتصف عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٧٠ مليار دولار بنهاية شهر حزيران ٢٠١٩ . اي ان الاحتياطي العام سيستنزف خلال ٤ اعوام فقط اذا استمر تسجيل الموازنة عجزا ماليا ، وعدم قدرة الحكومة الكويتية على تنويع مصادر دخلها والتخلي إلى حد كبير عن اعتمادها على أسعار النفط كمصدر وحيد لإيراداتها، خاصة في ظل تذبذب الأسعار نتيجة التغيرات السياسية في المنطقة والصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران، وتمتلك الكويت صندوقا آخر ، هوالصندوق السيادةى الكويتى الذى تدیره الهيئة العامة للاستثمار اوما يعرف صندوق احتياطي الاجيال القادمة، باموال تبلغ نحو٤٢٥ مليار دولار، وهورايع اكبر صندوق سيادى فى العالم (بحسب بيانات معهد صناديق الزروة السيادة).

٥- تدعى الكويت ان حجم الاحتياطي النفطي الكويتي هو ١٠٠ مليار برميل (وهو ما يعادل حوالي ١٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمى) ، الا ان الخبر الكوئيتى المنخصص في تحريير وتسويق النفط عبد الحميد العوضى قال (في تصريح له في صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١٣) ان البيانات الصادرة عن وكالة التصنيف (موديز) والتي تتعلق بالاحتياطي النفطي الكويتي والتي اعطت عمرا اطول للنفط الكويتي (قرابة ٩٢ عاما) هي ارقام لا تستقيم مع الواقع ومبالغ فيها . ومن الجديى بالذكر انه بمقارنة التقديرات الحكومية الكويتية المتفائلة مع التقارير الحالية نجد هناك تناقضا كبيرا. فقد نشرت مجلة: (Petroleum Intelligence Weekly) المتخصصة في مجال الدراسات النفطية في العشرين من كانون الثاني سنة ٢٠٠٦ تقريرا اوردت فيه ان الاحتياطي النفطي للكويت هو في الحقيقة نصف المعلن رسميا من قبل الحكومة الكويتية، وتقول المجلة في تقريرها انها حصلت على وثائق وبيانات من داخل شركة نفط الكويت تخبت ان الاحتياطي النفطي المؤكد وغير المؤكد هوحوالى ٤/٨ مليار برميل فقط ، اي حوالى نصف ما هوعلن رسمياً. كما اشارت المجلة الى ان هذا الاحتياطي ، فيه ٢٤ مليار برميل فقط هي مؤكدة بالكامل، وإن ٤٥ مليار برميل من هذه المؤكدة موجودة في أكبر حقل في الكويت وهو حقل برقان، وهذا الاحتياطي العام قد ناقص نتيجة الانتاج اليومي وعدم وجود استكشافات جديدة منذ تاريخ نشر الدراسة الى يومنا هذا (مرت 13عاما) .

علما ان الكويت والسعودية تتبايعان في حجم الاحتياطي النفطي ، ان يؤكد الدكتور ممدوح سلامة (شغل منصب مستشار البنك الدولي لشؤون النفط والطاقة، وهو خبير دولي في اسعار النفط والسياسات النفطية) ان احتياطي النفط السعودي ٥٥٥ مليار برميل وليس ٢٧٧ مليار كما أعلن السعودية ، وان آخر برميلى نفط ينتجان في العالم سيكون برميل من العراق والاخر من فنزويلا. وهذا ما يفسر ضغط السعودية على دول الجوار من أجل بسط نفوذها على الكمان النفطية في المنطقة من خلال الضغط وفرض سياسة الامر الواقع.

٦- استمرار الضغط الاقتصادي للرئيس الامريكى دونالد ترامب على الكويت . ففي ٢٧ تموز ٢٠١٩ طالب الرئيس الامريكى منظمة التجارة العالمية بتغيير سعر مجموعة دول من اعضاء المنظمة تصف نفسها بالنامية رغم انها غنية (على حد تعبيره) ، من بينها الامارات وقطر والكويت، وهذا بانخاذ اجراءات احادية الجانب تجاهها حال عدم حدوث ذلك . وادع الرئيس ترامب ان هذا الاجراء يجب ان يهدف إلى منح الدول النامية (المملكة من طرف واحد) من اصلاح (فوائد تجارية غير عادلة) تحصل عليها بسبب قواعد المنظمة . واكد انه سيتخذ اجراء منعتها من حصد (فوائد غير عادلة) . وتوعد بان بلاده، وفي حال عدم تحقيق منظمة التجارة العالمية (بقندا جوهرى) في اجراء الاصلاح الخاص بهذا المجال في غضون ٩٠ يوما، فان بلاده ستوقف تعاملها مع تلك الدول المذكورة باعتبارها نامية. موضحا ان الولايات المتحدة لن تدع ابنا من هذه البلدان في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٧- الصراع مع المملكة العربية السعودية بسبب الكمان النفطية في المنطقة المتقاسمة الى (مملكة من طرف واحد) من حصول تلك المنطقة . ففي مطلع تشرين الاوّل ٢٠١٨ قام وزير النفط السعودى محمد بن سلمان بزيارة رسمية قصيرة للكويت وناقش الطرفان موضوع العلاقات النفطية المشتركة بين البلدين. وقد اثيرت اثناء من فيشل الزيارة ، والتي كان من المفترض ان تنتهى الخلاف الطويل بين البلدين بشأن حقول النفط المشتركة في المنطقة المحايدة (المتقاسمة) في مدينتى الوفرة والخفجي (حقل الحفجى البحرى، وحقل الوفرة البري) . علما ان نفط المنطقة المتقاسمة بين الكويت والسعودية يمثل اهمية كبرى للكويت مقارنة بالسعودية ، ان تصل حصة الكويت من نفط المنطقة إلى ٩,٨٪ من إنتاجها الكلى، ويعطي نحو ٢٣,٧٪ من عجز الموازنة العامة، في حين لا تعادل حصة السعودية سوى ٠,٥٪ من إنتاجها الكلى، وهوما يشكل ٨,١٪ من عجز الموازنة العامة.

٨- يجب الاخذ بنظر الاعتبار تصريح للرئيس الامريكى ترامب : (احب ان اذكر الكويت ، الكويت ليس لديها شيء آخر غير المال، تمت مهاجمتها من قبل العراق واحتلها اغنياؤها العرب انتقلوا الى لندن ومن فمة نحن جارينا وخسرنا ارواحا ومليارات الدولارات واعنا لهم الكويت مقابل لاشي، كان علينا القول اعطوا ٥٠٪ من كل شيء لـ ٥٠ سنة القادمة اولابد) .

٩- ردت الكويت بالاتفاق الاقتصادي الاستراتيجي مع الصين الذي جعل جزر الكويت المتاخمة للعراق ومنطقة شمال الكويت محمية صينية ، تهدد المصالح الاستراتيجية الاميريكية في المنطقة. كما طرح مشروع في مجلس الامة الكويتي لتعديل الدستور كي يسمح بتجنيس غير المسلمين .

١٠- ازعاج المملكة العربية السعودية من الدور الكويتي في الازمة الخليجية مع قطر ، فقد سعت الكويت إلى البقاء على الحيد وسعت للتوسط في الخلاف، لكن السعودية لا ترى في هذا الدور مكسبا لها بل قد يكون ضرا ا بمصالحها، وتربط تلك التحركات بسعي الكويت إلى تقوية علاقاتها مع الدولة.

١١- وفي تحرك ربما يعزز الخلاف السياسي مع المملكة العربية السعودية ، وقعت الكويت مؤخرا على خطة تعاون اقتصادي ودفاعي مع تركيا وصف بأنه يهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية فيما يخص

مفتوحة مع إيران، بل هنالك توجه كويتي نحو تخفيف التوتر مع إيران. ١٢- فشل مجلس التعاون الخليجي بمشروع التكامل وتكريس الاتحاد الكونفيدرالي ، وفشل مشروع العملة الخليجية الموحدة ، فضلا عن اسقاطات حرب اليمن وحصار قطر الاقتصادي ، وبالنتيجة فإن مجلس التعاون الخليجي قد تفكك ورفعت مظلمة عن الكويت . ١٣- ان العمليات العسكرية في الكويت قد سوتقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت . يجب ان ننظر الى الاستراتيجية الكويتية كحزمة واحدة ، رغم ان الكويت قد سوقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت . يجب ان ننظر الى الاستراتيجية الكويتية كحزمة واحدة ، رغم ان الكويت قد سوقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت . يجب ان ننظر الى الاستراتيجية الكويتية كحزمة واحدة ، رغم ان الكويت قد سوقتها فرائد بهدف التخطيطة وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناط شمال الكويت .



حقل نفطي عراقي

العراق والسعودية ، والثانية بين الكويت والسعودية ، سميتا بمنطقتي الحيد . ولم تلم هذه الاتفاقية مشاكل المنطقة ، فقد فرض سلطان نجد حصارا اقتصاديا على الكويت بهدف اخضاعها ، الا ان جلاء القوات البريطانية من العراق عام ١٩٣٢ وانضمام العراق لعصبة الامم كدولة مستقلة ، وخسارة بريطانيا لبناء البصرة وقاعدة الشعبية الجوية دفعت بريطانيا للاهتمام بالكويت مرة اخرى (وهذا تكزر بعد مئة عام عندما انسحبت القوات الاميركية من العراق واتخذت من الكويت قاعدة مركزية لتخزين المعدات البرية للجيش الاميريكي) . وقامت بريطانيا في حينها بقطع المعونة المالية عن سلطان نجد وحاصرت موائى الاحصاء ما ادى لرزوخه ورفع حصاره عن الكويت . لكن بروز نفوذ الولايات المتحدة الاميريكية في المنطقة وحصولها على امتياز التنقيب عن النفط في الاحصاء عام ١٩٣٣ غير موائين القوى لصالح سلطان نجد الذي غير اسم سلطنته الى المملكة العربية السعودية.

في عام ١٩٦٥ وقعت الكويت والمملكة العربية السعودية اتفاقية اقرت بتقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين متساويين ، فضلا عن تنظيم الاعتراف الثروات الطبيعية لجميع أنواعها بما فيها الحقول النفطية والغازية سواء كانت برية أم بحرية ، وبقاء امتيازات النفط سارية المفعول ، بحيث يحترم كل طرف حقوق الآخر في الجزء الذي يضم إلى اقليمه ، وهذا هو الوضع القانوني الحالي للمنطقة .

في عام ٢٠٠٩ اتبلع الخلاف من جديد على خلفية تحديد السعودية لعددها مع شركة شيفرون النفطية الامريكية في حقل "الوفرة" المشترك لتلافيين عاما ، وعدم وضع نسوية لجزيرتي (ام المرادم) وقاروره) اللتين تطالب الكويت بضمهما إلى سيادتها ، بينما تطالب السعودية بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليهما، لذلك لم تستطع الاتفاقيات بين الطرفين معالجة الموضوع سواء بالسيادة أم بتقاسم وإدارة الثروات الطبيعية.

في آذار ٢٠١٠ وقعت الكويت والسعودية عدة اتفاقيات لتنظيم العمل في هذه المنطقة المتنازع عليها نفطيا، حيث تضمنت، ان اي نزاع يبتنا بين الطرفين ولم يتم اتحواؤه خلال مدة معينة، يجب ان يعرض إلى مركز تحكيم التجاري الخليجي التابع لمجلس التعاون الخليجي.

وفي عام ٢٠١٤ اوكلت السعودية التصدير من حقل الخفجي البحرى المشترك بشكل مفاجئ ودون اعلان الجانب الكويتي ، ما تسبب بمخاضات فاشحة للجانب الكويتي الذي لوح على اثره بالاتجاه الى حكمة العدل الدولية في حال استمراره واعتبره بوضع سيادة الدولة على اراضيها. وفي عام ٢٠١٥ تم وقف الإنتاج من حقل الوفرة" المشترك، ومنذ ذلك الوقت ، فشلت جميع المساعي للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين لإعادة تشغيل الحقلين حتى هذه الساعة، وفي ذات الفترة نشب خلاف جديد بشأن أعمال تطوير حقل (الدره) البحرى الذي يحتوي على ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و٣١٠ ملايين برميل من النفط ، وتشارك فيه إيران أيضا ، ووقفت السعودية الإنتاج فيه عام ٢٠١٤ .

التحديات التي تواجه الكويت

١- تآثر المجتمع الكويتي بالتيارات الفكرية والسياسية الناجمة عن التحول البيولوجى الابرائى ، السعودى ، القطرى ، التركي الذى نتج عن تشكيله مجلس الامة الكويتى .

٢- سقوط العقد الاجتماعى فى الكويت الذى صمد لمدة ١٠٠ عام ، وهوان المشيخة والحكم كالأ صباح ، اما المال والتجارة فهما لكبار شيوخ العائلات الكويتية . لا ان تفشى الفساد المالى لدى بعض



عبد العزيز ال سعود

السبير بيرسى كوكس